



جمعية المصارف تعيد بالتركية انتخابه رئيساً وأزهري نائباً له طربيه: عودة الانتعاش مرهونة باستقرار الأوضاع السياسية

المستقبل - الثلاثاء ٢٨ حزيران ٢٠١١ - العدد ٤٠٤٠ - المستقبل الإقتصادي - صفحة ١٢



قال رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه المعاد انتخابه رئيساً بالتركية، إن عودة الانتعاش الى الاقتصاد اللبناني مرهونة باستقرار الأوضاع السياسية، التي أمل أن تنجح الحكومة الجديدة في تحقيقه، وأن يستطيع الرئيس نجيب ميفاتي إعطاء الأولوية للملف الاقتصادي والمالي، وأن يجري قراءة متأنية لمصالح لبنان التي هي أمانة في عنقه.

كما تمنى أن تسارع السلطان التنفيذية والتشريعية الى ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، وإطلاق ورشة إصلاح في الحقول المالية والاقتصادية والاجتماعية طال انتظارها، إذ هي وحدها الكفيلة بتمكين لبنان من استدراك التأخر الحاصل في الفترة الأخيرة ومن إعادة تنشيط محركات النمو الداخلية والخارجية، بما يؤمن شروط الازدهار المنشود والمستدام، وما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة اللبنانيين.

وكان طربيه يتحدث أمس خلال الجمعية العمومية التي أعادت انتخابه رئيساً للجمعية، إلى جانب سعد أزهري نائباً للرئيس وريمون عوده أميناً للسر وتال الصباح أميناً للصندوق.

في مستهل الجلسة، ألقى طربيه كلمة لخص فيها أهم منجزات مجلس الإدارة الحالي، ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس لعام ٢٠١٠ ووافقت عليه، وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات

الجمعية لسنة ٢٠١٠، أبرأت ذمة مجلس الإدارة، ثم ناقشت وأقرت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١٢.

كلمة طريبيه

وفي كلمته، قال طريبيه "من دواعي سرورنا أن يكون لبنان قد اجتاز في الأيام الأخيرة أزمة تأليف الحكومة التي استمرت نحو ٥ أشهر وأوجدت فراغاً في الحياة العامة وعطلت دور المؤسسات الدستورية، وشؤون البلد والمواطنين، وانهكت المناخ الاقتصادي وانعكست على توقعات النمو للعام الحالي، ناهيك عن انعكاسات الاحداث في المنطقة التي تتمدد تباعاً في العديد من الدول العربية".

أضاف "لقد واصل الاقتصاد اللبناني عام ٢٠١٠، وللعام الرابع على التوالي، أداءه القوي مسجلاً نمواً حقيقياً قاربت نسبته ٧,٥ بالمئة، وكان من الممكن أن يكون أعلى من ذلك لولا تأزم الأوضاع السياسية في الفصل الأخير من السنة المنصرمة، والذي أدى الى تباطؤ أو جمود حركة معظم القطاعات الاقتصادية".

واعتبر أن "هذا الأداء الجيد ما كان ممكناً لولا الاستقرار الأمني والسياسي الذي شهده البلد منذ أيار (مايو) ٢٠٠٨، وتوافر الفرص والملاذ الأمن للمدخرات والاستثمارات بمرود تنافسي أو مرتفع في ظل أوضاع إقليمية وعالمية صعبة وفوائد عالمية متدنية، خصوصاً بعد أن نجح القطاع المصرفي اللبناني في البقاء بعيداً عن الأزمة المالية العالمية".

وذكر مجدداً بأن لبنان يحتاج، لتحقيق معدلات نمو مستدامة، إلى عامل أساسي يؤمن الثقة بالاقتصاد اللبناني هو الاستقرار السياسي والأمني، تفادياً لتراجع النشاط السياحي وتباطؤ تدفق الرساميل ولخفض تصنيف البلد السيادي، وتراجع ثقة المستثمرين، وإمكانية عودة معدلات الفائدة الى الارتفاع. كما يحتاج طبعاً إلى استمرار النمو الاقتصادي الجيد في دول المنطقة العربية - وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي-، نظراً إلى شدة ارتباط لبنان اقتصادياً بها. كما يتطلب ذلك، برأيه، تنفيذ الإصلاحات البنوية المنتظرة منذ سنوات عدة وزيادة الاستثمارات العامة، التي تُعتبر متدنية جداً عند تنسيبها إلى الناتج المحلي المقارن مع الدول الأخرى، وذلك في مشاريع البنى التحتية من اتصالات وطاقة ومياه وطرق وغيرها، وهي قطاعات على علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي. وتتضمن إصلاح وخصخصة بعض المرافق العامة، بما فيها قطاع الطاقة والمياه، وتحسين مناخ العمل، وإقرار قانون تطوير الأسواق المالية، ومشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) ووضع خطط إضافية لتنشيط القطاعين الزراعي والصناعي إضافة إلى غيرها من الأمور، وهي تساعد على الدخول في حلقة مثمرة من النمو من خلال زيادة الثقة بالاقتصاد اللبناني وتراجع مديونية الدولة.

تأثير المصارف

وقال "لقد كان القطاع المصرفي صاحب التأثير الإيجابي الأبرز في تحقيق معدلات النمو المسجلة طوال السنوات الأخيرة، من خلال زيادة التسليفات والقروض لمختلف فعايلات وأنشطة الاقتصاد اللبناني، فيما كان الائتمان في معظم بلدان العالم في حالة ضمور أو تراجع. فقد منحنا القطاع الخاص المقيم، منذ مطلع العام ٢٠٠٩ وحتى شهر نيسان ٢٠١١ ما يفوق ٧ مليارات دولار، بزيادة نسبتها ٢٨ بالمئة، يضاف إليها أكثر من ١,٥ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بحيث بلغت نسبة التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ٨٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت التسليفات للقطاع العام حوالي ٧٥ بالمئة من هذا الناتج. وقد وصل حجم التسليفات للقطاعين العام والخاص إلى

ما يزيد عن ٦٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٠ موزعة بنسبة ٤٦ بالمئة للقطاع العام و ٥٤ بالمئة للقطاع الخاص".

وعزا زيادة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص عام ٢٠١٠ إلى توافر السيولة لدى المصارف، والتي تكوّنت بشكل كبير في العام ٢٠٠٩ على إثر الأزمة المالية العالمية، كما إلى التعاميم التحفيزية التي أصدرها مصرف لبنان. وقد واكبنا في الجمعية عملية تمويل البلد من خلال ترشيح شروط الإقراض لناحية آجالها ومستويات معدلاتها، ومن خلال آليات متخصصة جرى العمل عليها لدعم الفوائد للقطاعات المنتجة أو للقروض الإسكانية (المؤسسة العامة للإسكان، صندوق إسكان العسكريين، بنك الإسكان،...) أو لضمان القروض (كفالات..). وفي هذا السياق، قال طرييه "وقعت جمعية مصارف لبنان عام ٢٠١٠ بروتوكولات تعاون مع عدد من الوزارات والإدارات العامة، وهي: المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ووزارة المهجرين وصندوق تعاضد القضاة، وهي اتفاقيات تهدف، من جهة، الى تثبيت عودة المهجرين الى قراهم الأصلية، ومن جهة أخرى، إلى إفادة شرائح محددة من الإدارة العامة (القضاة وقوى الأمن) من قروض إسكانية ميسرة تعزيراً لدورها في توطيد سلطة الدولة. كما وقعت الجمعية مع وزارة الزراعة بروتوكول تعاون للتسليف الزراعي يهدف إلى توسيع مروحة القروض الزراعية المعطاة من المصارف".

وأكد مجدداً الدور الحيوي الذي يؤديه القطاع المصرفي في تدعيم مكانة الدولة واستمراريتها، وكذلك في توفير مقومات الاستقرار النقدي، من خلال توفير الحاجات المالية للدولة اللبنانية بمبلغ يقارب ٣٠ مليار دولار، بالليرة وبالعملات الأجنبية، كما من خلال المساهمة الفعالة في تكوين احتياطات المصرف المركزي من العملات الصعبة. وقد بات معلوماً، بحسب طرييه، أن بنية الوساطة المالية في لبنان تكاد تقتصر على المصارف، نظراً للضعف البنوي أو لغياب أدوات وأسواق التمويل الأخرى، ونعني بها: سوق الأسهم وسوق الديون الخاصة، أي سوق سندات دين الشركات. من هنا ضرورة تطوير الأسواق المالية في لبنان، لأنّ التمويل السليم لأي اقتصاد يعتمد في أن واحد على المصارف وعلى السوق المالية. ويجري العمل حالياً بجدية من أجل تحديث القوانين المتعلقة بإدارة الأسواق المالية وبالرقابة عليها ضمن القواعد المتعارف عليها عالمياً. وإننا نأمل أن يقرّ المجلس النيابي في أولى جلساته التشريعية قانون الأسواق المالية بعد أن استوفت اللجان المختصة دراسته ومناقشته، بمساهمة فعالة من قبل جمعيتها. وفي سياق استكمال انخراط الصناعة المصرفية اللبنانية في اعتماد المعايير المالية الدولية، قال طرييه إن الجمعية وضعت دليل مبادئ الإدارة الرشيدة في القطاع المصرفي كي يشكل شرعة عمل وسلوكاً تسترشد بها المصارف العاملة في لبنان. وعلى هذا الصعيد، أدخلت السلطات النقدية مجموعة من التعديلات على عدد من التعاميم ذات الصلة، من أجل وضع أسس الإدارة الرشيدة في القطاع المصرفي موضع التنفيذ.

حضور الجمعية

من جهة ثانية، قال طرييه "لقد واصلت الجمعية تأكيد التزامها بالشأن الوطني العام، مع إبداء حرصها على تكثيف حضورها وتعزيز موقعها المرجعي كإحدى الهيئات الاقتصادية الأساسية في لبنان، وتعزيز مشاركتها في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية واستضافتها العديد من الوفود العربية والأجنبية، وتوزيع منشوراتها ونتائج دراساتها، وتطوير موقعها على شبكة الانترنت، ومتابعة الدورات التدريبية المكثفة للموارد البشرية المصرفية. أخيراً، على

صعيد التشاور الداخلي، حرصنا كرئاسة وكمجلس إدارة، على انتظام أعمال الجمعية بحيث عقد مجلس الإدارة الحالي ١٢ جلسة عادية وجلستين استثنائيتين في الإثني عشر شهراً الأخيرة، وعلى تكثيف التشاور الدائم مع إدارات المصارف، لا سيّما من خلال اللجان التي بات عددها ١١ لجنة تضمّ حوالي ١٥٠ عضواً من مختلف المصارف يؤدّون دوراً مهماً ومشكوراً في بلورة العديد من المواقف حيال مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعني القطاع".

كما "باشرت الجمعية في الأسابيع القليلة الماضية مفاوضات تجديد عقد العمل الجماعي مع إتحاد نقابات موظفي المصارف، أملين أن يتمّ إنجاز هذا المفاوضات في أسرع وقت ممكن. ومعلوم أن هذا العقد الجماعي الفريد في لبنان والعالم العربي بعباءاته وتقديماته يعبر عن حرص جمعيتنا على توثيق التعاون المثمر والبناء بين أفرقاء العمل في الأسرة المصرفية وعلى تعزيز الأوضاع المادية والمهنية للموارد البشرية العاملة في القطاع المصرفي (أكثر من ٢١ ألفاً) بحيث يتأمن لها مستوى معيشي لائق، وللمؤسسات المصرفية الاستقرار والنمو الكفيلان بتعزيز دورها في النهوض بالبلاد وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية".